الفصل الثالث:

رؤية رشيد رضا للإصلاح السياسي
في الدولة العثمانية من خلال العلاقة بين العرب والترك

د. أنيس الأبيض(*)

إذا كان من الإنصاف القول بأن موقف السيد محمد رشيد رضا صاحب المنار من التطورات الداخلية والخارجية التي شهدتها الدولة العثمانية على صعيد علاقاتها بأفراد رعيتها من العرب وسائر الأجناس، قد تحدد في ضوء المطالب العربية التي عكست حاجة العرب لمزيد من الإصلاحات داخل الولايات العربية، فإن هذا الموقف قد اتخذ رؤى عدة ارتبطت بمدى التجاوب الذي صدر عن عاصمة الدولة العلية لتحقيق المطالب الإصلاحية، وفي ضوء الممارسات الداخلية لحكام الولايات والتطورات التي حدثت عقب سقوط حكم السلطان عبد الحميد الثاني ومجيء جمعية الاتحاد والترقي إلى الحكم، وصولاً إلى تسلم الكماليين سدة السلطة وإعلانهم إلغاء الخلافة العثمانية. ففي البدء كان همّ رشيد رضا منصباً على تضييق الفجوة التي بدأت تتسع بين العرب والترك، والعمل على تجميع العناصر التي تكونت منها الدولة العثمانية تحت شعار العثمانية، على الرغم من كثرة الأخطاء التي ارتكبها الحكم العثماني، فقد عمل رشيد رضا على تقوية الرابطة العثمانية على أنها وثيقة العلاقة بالعقيدة والدين، تحت شعار سلطان الدين واستمرار الخلافة الإسلامية التي ترمي إلى استمرار سلطة الإسلام الدينية والسياسية، لذلك لم يكن غريباً أن يعتزّ رشيد رضا بعثمانيته وأن يمتدح الدولة؛ لأنه يرى في ذلك استجابة لمشاعره الإسلامية ولحضور الدولة السياسي، وها نحن نجده في افتتاحية العدد الأول من المنار، يتحدث عن الأسباب التي دفعته إلى إصدارها ويبين خطتها ويقول عنها، إنها "عثمانية المشرب حميدية اللهجة تحامي عن الدولة العلية بحق"(١).

(*) دكتوراه في التاريخ، أستاذ مساعد في كلية الآداب، الجامعة اللبنانية، لبنان.

(١) رضا، محمد رشيد، المنار، ج١، م١، ص ١٣، مطبعة المنار، مصر، ١٣١٥هـ.

وبدأ رشيد رضا ينشر رسالة في مالية الدولة العثمانية فيها نقد واعتراض وذلك في السنة السادسة من سنوات مجلة المنار، فنصحه الإمام محمد عبده بعدم المضي في نشرها؛ لأنه ينهى عن التصريح بسياسة الحكومة وحكامها لئلا يصدونا عن خدمة الدين والعلم[1]. ولعل رشيد رضا أراد من عرض موقف محمد عبده إظهار مدى حرص الإمام على عدم توجيه سياسة النقد إلى الدولة وسياستها حفاظاً على علاقة سوية معها تجنبه مغبة إجراءات معينة قد تقوم بها الدولة العثمانية، إلا أن هذا الموقف الذي بُنيَ على ضرورة مؤازرة الدولة، لم يلبث أن تغير بعد أن رأى رشيد رضا تنامي العصبية التركية والجهر بالدعوة إلى الطورانية في الوقت الذي أخذت مظالم أصحاب هذه النزعة تتوالى على كواهل جميع من عارضوا هذه السياسة، فضلاً عن تصرفات بعض حكام الولايات كأبي الهدى الصيادي المقرب من السلطان عبد الحميد الثاني والذي أسرف في عداوته لجمال الدين الأفغاني وظل يلاحقه بالطعن في نسبه ودينه حتى بعد وفاته. ولما بدأ رشيد رضا يصدر جريدة المنار ويثني فيها على جمال الدين غضب أبو الهدى على المنار وكتب إلى رشيد رضا رسالة يقول له فيه "إني أرى جريدتك طافحة بشقاشق المتأفضن جمال الدين الملفقة وقد تدرجت به إلى الحسينية التي كان يزعمها زوراً.. وهو مارق من الدين كما مرق السهم من الرمية"[2]. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل إن ما كان يكتبه رشيد رضا في المنار من آراء إصلاحية ونقد للسياسة العثمانية دفع بأبي الهدى لأن يوعز لبدري باشا وأعوانه، بأن يؤذوا والد رشيد رضا وإخوانه في بلدته القلمون، مما حمل والد رشيد على التدخل معه لكي يبين لأبي الهدى بأن ما يكتبه في المنار ليس من قصده الطعن فيه، وإنما رغبة في الإصلاح ما استطاع. ولم تنفع كتابات رشيد رضا لأبي الهدى ومحاولته شرح مقاصده وتبيان آرائه الإصلاحية لخدمة الدولة العثمانية، فاستمرت تعديات أعوان أبي الهدى

(١) رضا، محمد رشيد، المنار، ج١، م١٢، ص ١٠، ١٣٢٧هـ.

(٢) المرجع السابق، المنار، ج١، م١٢، ص ٤، ١٩٠٩م.

على أهله كرة ثانية، فضربوا أحد إخوانه وهو خارج من طرابلس إلى القلمون، وحاولوا الاستيلاء على مسجده في البلدة، وأغروا جريدة طرابلس الشام بالطعن في المنار، مما اضطره إلى كتابة مقال بعنوان "مؤاخذة العلماء" أسكت به الجريدة عن التمادي في الطعن، ولكن ألسنتهم لم تسكت عن السب واللعن إلا بعد أن أديل منهم وخضدت شوكتهم وذهبت ريحهم[1]. ووجد رشيد رضا نفسه وجهاً لوجه أمام تحدي العمل السياسي من خلال تطور الأحداث السياسية في البلاد العثمانية، فقد شكل الموقف الذي اتخذه رشيد بك والي بيروت ومنعه توزيع العدد الثاني من المنار في الديار السورية، المرحلة الأولى من المواجهة السياسية التي فرضت على صاحب المنار مع رجال السلطان عبد الحميد الثاني، لا بل إن قرار المنع قد شمل عاصمة الدولة العلية وغيرها من البلاد حتى هبطت الإرادة السنية، وصدرت الأوامر العلية بمنعه من جميع الولايات العثمانية[2].

كل ذلك دفع رشيد رضا لأن يعادي السلطان عبد الحميد دون الدولة العثمانية، ويركز على مطالبته في الإصلاح السياسي وفي الشورى داخل الدولة العثمانية، ويجهر بالقول بضرورة أن تكون العلاقة سوية بين العرب والترك وسائر الأجناس، وهذا ما لم يرضِ الحكام العثمانيين مطلقاً، فقد أحيل رشيد رضا إلى المحكمة في طرابلس الشام، وصدرت بحقه مذكرة إلقاء قبض على أن يُؤتى به حياً أو ميتاً[3]. وغدا اقتناء المنار أو

---

(١) رضا، رشيد، المنار، ج١، م١٢، ص ٨، ١٩٠٩م.

(٢) المرجع نفسه، ص ٣.

(٣) المرجع نفسه، ج٩، م١٢، نص مذكرة الإحضار، النص باللغة التركية، ص ٧١٦ النص المترجم للغة العربية ص ٧١٧، ١٩٠٩م. من دائرة جزاء محكمة البداية في طرابلس الشام.

بما أن محمد رشد رضا من أهالي قرية القلمون التابعة للواء طرابلس الشام الفار إلى مصر وصاحب ومحرر جريدة المنار الهذيانية والمظنون عليه بالتجاسر على نشر مواد الخيانة والملعنة في الورقة المذكورة وكلاً من أخيه إبراهيم أدهم الموقوف والمظنون عليه باشتراكه في تلك النشريات اللعينة وأخويه أحمد حمدي وحسين وصفي وعبد القادر المغربي من أهالي طرابلس الشام الفارين إلى مصر أيضاً والملتحقين بأرباب الفساد وقد اتهمتهم الهيئة الاتهامية في ولاية بيروت بالجناية توفيقاً للمادة (٥٨) من قانون الجزاء المهايوني ليحاكموا في محكمة

ما طبع بمطبعة المنار من أعظم الذنوب وأثقل الأوزار التي تعرض حاملها لسوء العاقبة، نظراً للآراء الإصلاحية في السياسة والشورى التي حمل لواءها الشيخ رشيد على صفحات مجلته حرصاً منه على تماسك الدولة وضمان استمراريتها، وبدل أن يعمد بعض رجالات الدولة لاستعمال بأس الحكومة بما يعود بالنفع على رعايا الدولة العثمانية، وجدناهم يجيزون استعمال هذا البأس في منع كتب العلم واضطهاد المتعلمين[1]. ولقد آمن رشيد رضا بضرورة توفير حرية البحث في السياسة والعلم والدين خاصة وأن أكثر المسلمين العثمانيين لم يألفوا آنذاك حرية العمل في مثل هذه الأمور، ورأى فيها العلاج الذي يقضي على العديد من الأمراض الفتاكة العالقة بجسم الدولة العثمانية، فإصلاح الحال الديني والاجتماعي والسياسي يتوقف على استقلال الفكر وتوفير مناخ الحرية والسير على الصراط المستقيم، لذلك رفع صوته عالياً بأن المنار سيبقى على صراطه لا يبالي بالمخالفين[2]. ولم يدع رشيد رضا فرصة إلا وحاول أن يوظفها لنشر آرائه الإصلاحية على الصعيد السياسي والاجتماعي والديني، مشدداً على أن يكون هذا الإصلاح في موازاة خطة تتبناها الدولة لإيلاء الولايات العربية الاهتمام، وتحقيق ما تصبو إليه من المطالب العمرانية والحقوق السياسية، وبما يعزز من انتماء العرب إلى هذه الدولة. ففي تنبيهه للجرائد السورية، حاول أن يبين بعض مهمات الصحافة التي يجب عليها أن تتخذ لها إلى جانب المذاهب في الإصلاح الاجتماعي أسلوباً حكيماً في انتقاد الحكومة لغرضين شريفين، أحدهما صيانة الحقوق، وحمل الحكام على العدل وأداء الأمانة بالتزام الشريعة، وتطبيق القانون على المصلحة

الجناية في طرابلس الشام توفيقاً لأحكام المواد المخصوصة من أصول المحاكمات الجزائية وذلك بالنظر لحركتهم = الجنائية اللعينة، فعلى جميع مأموري ضابطة العدلية أن يلقوا القبض عليهم أينما وجدوا ويسلموهم لمحل توقيف المحكمة المذكورة ولأجل أن يكون ذلك معلوماً عند المأمورين المذكورين جرى تنظيم هذه المذكرة (أخذ وكرفت) أي حياً أو ميتاً لنشر خلاصتها في جريدة بيروت الرسمية عدد ٨٦٦، ٢٨ محرم ١٣٢٤هـ.

(١) الأبيض، أنيس، رشيد رضا تاريخ وسيرة ص ٤٢. جروس برس، بيروت، ١٩٩٣.

(٢) رضا، رشيد، المنار، ج١، م١٢، ص ١٤، ١٩٠٩م.

العامة وهو الأصل، وثانيهما عرضي تمس إليه حاجة الأمة أو ضرورتها في مثل هذا الطور الذي كانت حال البلاد في بلاد الدولة عامة والقطر المصري خاصة[1]، إذ شكل تنامي النزعة الطورانية بعد سقوط السلطان عبد الحميد الثاني الهاجس الأكبر عند رشيد رضا نظراً لانعكاساتها السلبية على العلاقات العربية التركية، مما دفعه إلى التوجه للأستانة باحثاً ومختبراً وساعياً في الإصلاح وعاملاً على إزالة سوء التفاهم بين العنصرين العربي والتركي، وداعياً لاتحادهم ولإحباط مشاريع التفرقة بينهما؛ لأن "شيطاني السياسة الأجنبية والجهالة الداخلية يطمعان بحل رابطتهما القوية وتحليل وحدتهما الدينية الاجتماعية بمحلل العصبية الجنسية"[2].

وفي هذا الإطار لم ينسَ رشيد رضا دور أوروبا ومسؤوليتها في وضع القاعدة السياسية من عهد نابليون القائمة على وجوب استقلال كل جنس بنفسه لأنها توافق مصلحتهم، فحمّل بعض منتسبي العنصرين من العرب والترك وزر تفشي هذه النزعة. وفي محاولة منه لرأب الصدع وتلافي الانشقاق بين العنصرين العربي والتركي، حرص على تفنيد ادعاء كل من الفريقين بأفضليته على الآخر، لقناعته بحسن التجاوب عند المسؤولين في الأستانة، وكان حريصاً في كل ما كتبه حول هذا الموضوع على ضرورة نبذ فكرة التباعد والتنابذ، إلا أن ما ظهر في كتابات بعض الأقلام المنتسبة للعنصر التركي جعله يرفع الصوت للتنبه موضحاً خطورة هذا النوع من الكتابات. ومما زاد من قلقه على المصير الذي يتهدد الدولة تدخل الضباط العثمانيين بالسياسة، وموقف جمعية الاتحاد والترقي التي تسعى جهدها لتوسيع نشاطها داخل الجيوش العثمانية، وربط الضباط بها وبسياستها التي ستقود الدولة إلى الهاوية، فرفع صوته مع من أدرك مخاطر عمل الضباط بالسياسة، منادياً بتدارك الخطر العظيم الناجم عن هذه السياسة التي يجب التشدد في منعها؛ إذ انها ستقود في النهاية لإلغاء الدستور وإبطال مجلس

(١) رضا، رشيد، المرجع نفسه، ص ٣٥.

(٢) المرجع نفسه، ج١١، م١٢، ص ٨٢٢، ١٩٠٩م.

الأمة[1]، وبرأيه أن تدخل الجيش بالسياسة وتحريض جمعية الاتحاد والترقي لهؤلاء الضباط ليكون الجيش العثماني أداة لتنفيذ مخططاتها بغية أحكام السيطرة التركية الكاملة على الدولة العثمانية، وفي تتريك الشعوب الخاضعة للدولة، هي من الخطورة بحيث لا بد من الوقوف في وجهها، لذلك أخذ ينشئ المقالات في محاولة إزالة ما أسماه "سوء التفاهم" بين العرب والترك نشرت في تركيا وفي مجلة المنار بعنوان "العرب والترك"[2] وفيها يصور حقيقة المشكلة مقترحاً الحلول لها.

وفي الوقت نفسه أظهر رشيد رضا اتجاهات بعض الكتاب الأتراك وخطورتها على مستقبل العلاقات بين الشعبين، فنقل بعض ما كتبه أحد شبان الترك المقيمين في القطر المصري، يفاخر فيه العرب بقومه وجنسه معبراً عنهم بالملة الحاكمة، متبجحاً بزعمه أنهم هم وحدهم الذين أزالوا الحكومة الاستبدادية وأدالوا منها الدستور والحرية، وأنهم هم وحدهم الذين لهم الحق بالتمتع بثمرات الدستور الكاملة. وليس للعرب ولا لغيرهم من الأجناس أن يطمعوا في مساواتهم في مناصب الدولة وأعمالها؛ لأن ولاياتهم مستعمرات أو مستملكات للترك! فيجب أن يكون قصارى حظ العرب من الدستور أن يستريحوا من أعباء الظلم ويتذوقوا طعم العدل فيكونوا من الترك كأهل الجزائر من فرنسا وأهل الهند من إنكلترا. وحين وجد رشيد رضا أن الدولة العثمانية بقيادة جمعية الاتحاد والترقي ساعية إلى إذلال العرب وقمع شخصيتهم ومنع لغتهم وتذويب عروبتهم، صرخ يقول وكأنه يعتذر مسبقاً عما قد يفعله العرب دفاعاً عن أنفسهم وبحثاً عن أنفسهم وبحثاً عن حريتهم وحفظ شخصيتهم وتاريخهم ودينهم" وقد قلت ولا أزال أقول أن الإسلام قد أبعد العرب عن النعرة حتى صاروا أبعد الأمم عنها، وأنه لا يقدر أحد على إعادتها إليهم أو إعادتهم إليها، اللهم إلا من يتحاملون عليهم من

(١) رضا، رشيد، المنار، ج٣، م١٢، ص ٢٣٦.

(٢) ضناوي، حسين، رشيد رضا فكره نضاله السياسي، دار الإنشاء للصحافة والطباعة والنشر، طرابلس، ١٩٨٣، ص ١٨٥.

الترك، فهم وحدهم القادرون على هذا الأمر وقد عجز عنه الإفرنج إذ حاولوه من قبل.. إن سيرة سياسة الترك ومتولي أزمة أمورهم وكتاب أشهر جرائدهم هي سيرة من يريد تحريك الجنسية العربية لا مفر من ذلك إلا بادعاء كونهم لا يعلمون ماذا يفعلون"[1].

وكان أشد ما أثار حفيظته، ما نشرته جريدة "إقدام" التركية من اقتراح تنقية اللغة التركية من الألفاظ العربية وما أودعه الكتاب من مقالات نشرت فيها، ومنها طعن الجرائد في المصريين وفي الدمشقيين خاصة؛ إذ يرى أن أهل هذين المصريين هم أعظم العرب حضارة وأوسعهم مدنية وفيها السراة والأباة والعلماء والكتاب[2]. كذلك لا يخفي السيد رشيد قلقه من سياسة الدولة في العاصمة تجاه العناصر العربية، عندما عزلت أبناء العرب من وظائفهم وبخلها بالوظائف على طلابها منهم وتعجلها بأمور تشعر بتعمد إضعاف اللغة العربية كجعل المرافعات في محاكم الولايات العربية باللغة التركية، وجعل الكشوف (البياننامة) التي يقدمها التجار من أبناء العرب في بلادهم إلى إدارة المكس (الجمرك) باللغة التركية أو الفرنسية مع تعسر ذلك أو تعذره عليهم واقتضائه نفقات كانوا في غنى عن بذلها. ومنها ما يتعلق بنظارة المعارف خاصة كإلغاء الدروس العربية من المكتب الملكي. وكجعل العربية في المدارس الإعدادية اختيارية كاللغة الأرمنية واللغة الرومية، وكإرسالها معلمين من الترك إلى مدارس البلاد العربية لأجل تعليم العربية نفسها وهم يجهلونها، وكتعصب بعض المعلمين في المكاتب العالية على أبناء العرب وإسماعهم ما يجرح عواطفهم حتى في الدروس، ومنها ما يتعلق بمجلس الأعيان، إذ من المفترض أن يكون فيه أعضاء من العرب ولو بعدد ولاياتهم إن لم يكن بحسب عدد نفوسهم ولكن ذلك لم يكن[3]. واتجاه هذا التوجه الخطير الذي

(١) رضا، رشيد، المنار، ج٥، م١٣، كيف تنال الأمة حقوقها، ص ٣٥٣، ١٩١٠م.

(٢) المرجع نفسه، ج١٢، م١٢، ص ٩١٦، ١٩١٠م.

(٣) المرجع السابق، ص ٩١٧ – ٩١٨، ١٩١٠م.

لمسه رشيد رضا عند المسؤولين في الأستانة، وما قد ينتج عنه من مخاطر تقود إلى تفكيك وحدة الدولة السياسي وتزيد من التباعد بين العرب والترك، شدد على ضرورة اتحاد العناصر العثمانية ليقوى الجميع بالمحالفة، فدعا العرب إلى حب لغتهم ومطالبة الدولة بمساعدتهم؛ لأن العربية هي لغة الإسلام التي يتدارسها المسلمون من جميع الشعوب والأقوام، فهي رابطة الإخاء والمودة المعنوية بين الملايين المذعنين للديانة والخلافة الإسلامية، فترقية هذه اللغة خدمة للدولة العلية وترقية لها، لذلك فإننا نلاحظ أن رؤية رشيد رضا للإصلاح في هذه الفترة لم تتعدَ حدود المطالبة بتحسين أوضاع الولايات العربية، دون أن يصل إلى حد المطالبة بالاستقلال السياسي والتخلي عن وحدة الدولة العثمانية، إلا أن ذلك لم يمنعه من التذكير بأن عظمة الدولة العثمانية وعزتها ووحدتها السياسية وسائر ما يرجى لها في مستقبلها الدستوري يتوقف على العنصر العربي[1].

وبرأيه أن سوء التفاهم محصور في أمرين: تعالي التركي على العربي بجنسه وإيثار نفسه عليه بأعمال الدولة ومكاتبها، والتقصير في حفظ لغتهم العربية[2]. لذلك دعا إلى التعاون على التأليف بين العنصرين، الذي يتوقف عليه مستقبل الدولة، ويجب أن تكون العاصمة هي البادئة بذلك، بصحافتها وحكومتها العليا[3]، كما أنه يجب العناية بتعليم اللغة العربية في مكاتب الدولة وفي المدارس الدينية في العاصمة وغيرها؛ لأن هذا يرضي العرب عامة ويُسرّ جميع المسلمين ولا يضر الترك ولا يضعف جنسيتهم، كما حث على العناية بنشر العلوم والمعارف وأسباب العمران في الولايات العربية وأن تكثر فيها المدارس الصناعية والزراعية[4]. ويتهم رشيد رضا بعض رجال جمعية الاتحاد والترقي أمثال الدكتور ناظم وطلعت وجاويد ورحمي وجاهد وأضرابهم، بتهييج

(١) الأبيض، أنيس، المرجع السابق ص ٤٧.

(٢) رضا، رشيد، المنار، ج١٢، م١٢، ص ٩٢٤، ١٩١٠م.

(٣) المرجع نفسه، ص ٩٢٨.

(٤) المرجع نفسه، ص ٩٣٢.

عصبية العناصر العثمانية، ومرادهم من ذلك أن تذعر العرب والأرنؤوط والكرد وغيرهم من الترك، وتغنى لغاتهم وجنسياتهم فيهم، فيكون العثمانيون تركاً[1]؛ لذلك عمد إلى تسمية انقلابهم بالانقلاب الخطر، وتسمية جمعيتهم بجمعية الأحمرين " الدم والذهب" أما كونها جمعية دم وثورة فهذه صفتها الرسمية، فعندما سقطت وزارتهم السعيدية الشقية، جمعوا مؤتمرهم العام وزعموا أنهم قرروا فيها التحول عن جمعية ثورة إلى حزب سياسي. وكان هذا برأيه خداعاً للأمة الجاهلة المسكينة، كذبته ثورتهم الجديدة لقلب وزارة كامل باشا. وأما كونها جمعية ذهب، فلا يخفى على أحد، فقد نهبوا أموال عبد الحميد خان، وصاروا أكثر أغنياء الأمة وباعوا البوسنة والهرسك للنمسا، وطرابلس الغرب لإيطاليا، واتفقوا مع الجمعية الصهيونية على بيعها أراضي السلطان عبد الحميد الواسعة، وعلى تمهيد الأسباب لامتلاكها البلاد المقدسة لإقامة ملك إسرائيل فيها. ويستشهد رشيد رضا لتأكيد هذه التهمة بقول وزيرهم حقي باشا في خطبة علنية له إذ قال "إن مستقبل هذه الدولة العثمانية لليهود"[2].

ويحث رشيد رضا الأمة لكي تتفكر وتتدبر في الهاوية التي أمامها، وأن تحافظ على ما بقي لها من ثروتها، وأن تعلم أن النقدين الذهب والفضة، إذا ذهبا من يدها، فإنها ستقع في مجاعة تامة تفضي إلى ثورة طامة تدك وحدة الدولة السياسي، وتهلك الحرث والنسل، فلا تخدعنها وعود المحتالين ولا زخرف كتابها المنافقين التي يموهونها باسم الدولة والدين[3]. وهكذا بقيت رؤية رشيد رضا للأوضاع السياسية مرتبطة بخطه الإصلاحي الذي عمل على تحقيقه رغماً عن مواقف رجال السلطة العثمانية، وبقيت آماله مبنية على استجابة حكام الدولة.

---

(١) رضا، رشيد، المنار، ج١، م١٦، ص ٥٩، ١٩١٣م.

(٢) المرجع نفسه، ج٢، م١٦، ص ١٤٥، ١٩١٣م.

(٣) المرجع نفسه، ص ١٦٠، ١٩١٣م.

وعقب ظهور مصطفى كمال على مسرح السياسة التركية مع انتهاء الحرب العالمية الأولى ونجاحه في (تحرير) تركيا من الاحتلال الأجنبي، وقف الشيخ رضا إلى جانب الكماليين واصفاً ما قاموا به، أنه من أعمال البطولة النادرة، كما أنه انحاز إلى جانبهم في الخلاف الذي نشب بينهم وبين حكومة الأستانة، فانتقد الفتاوى التي أصدرها شيخ الإسلام والتي تكفر الكماليين، وتدعو إلى انفضاض الناس من حولهم باعتبارهم خارجين على السلطة الشرعية وحكومة السلطان، واعتبر أنه لا يمكن القبول بها لصدورها عن سلطة واقعة تحت الاحتلال الأجنبي[1].

وكان على رشيد رضا التريث في إعلان موقفه المؤيد للكماليين، للتحقق من طبيعة حركتهم والوقوف على الأهداف التي يرمون لتحقيقها، ولو أنه فعل ذلك، لما تسرع بإعلان تأييده للحركة الكمالية كما سبق وفعل عندما أعلن مساندته للاتحاديين ضد السلطان عبد الحميد الثاني، وهذا ما حصل عندما اضطر للرد على خطوة مصطفى كمال الداعية لإلغاء السلطنة، فقد كتب في رده على ما ورد في خطابه بخصوص الخلافة، وكذا في الكتاب الذي ألّفه في الموضوع ذاته، وفيه بيّن أن الخلاف مع الكماليين لم يعد خلافاً علمياً حول مسألة الخلافة أو حول بيان حكم ديني اجتهادي بخصوصها[2]. وأن ما رافق قرارهم من تفسيرات وتبريرات ما هو إلا لتخفيف ما يتوقعونه من معارضة داخلية وخارجية لقرار اتخذوه مسبقاً. وهو إن كان يوافق الكماليين على دعواهم أن انفصال الخلافة عن السلطنة أمر قديم في حياة المسلمين، إلا أنه لا يوافقهم على أن هذا الوضع كان مشروعاً، بل كان نتيجة الغلبة وفرض الأمر الواقع بالقوة القاهرة، وأنه ما كان للكماليين أن يقدموا على كل ما أقدموا عليه لولا استنادهم إلى مثل تلك القوة القاهرة على شعبهم. وقد نصح رشيد رضا مصطفى

(١) رضا، رشيد، المنار، ج٩، م٢٣، ص ٧١٢ – ٧١٣، ١٩٢٢م.

(٢) الشوابكة، أحمد فهد بركات، محمد رشيد رضا ودوره في الحياة الفكرية والسياسية ص ٢٠٧ نقلاً عن المنار، ج١٠، م ٢٣، ص ٧٨٥، ١٩٢٢م.

كمال بعدم التسرع في مسألة الخلافة، وأن ما كان من شكوى من سلبيات هذا المنصب فهي ليست من مستلزماته ولا من شروطه، بل هي نتيجة تراكمات تمت عبر فترات تاريخية طويلة في حياة المسلمين، ضعف فيها الحس الإسلامي وغاب عنها العلم الصحيح[1]. وأكد أن هذا كله مما يمكن تداركه بعد استقرار الأحوال في تركيا بدعوة مؤتمر إسلامي يضم علماء المسلمين ومفكريهم، لوضع نظام للخلافة يتلاءم مع مقتضيات الشريعة ويتمشَ مع ظروف العصر ويحقق المنفعة العامة للمسلمين[2].

ونصل إلى القول بأن همّ رشيد رضا من طروحاته الإصلاحية هو العمل على تقوية أواصر الود والتماسك بين العرب والترك الذي يحفظ للدولة العثمانية حضورها السياسي القوي ويجنبها خطر الانقسام والتفتيت، إلا أن رؤيته السياسية للإصلاح العام ارتطمت بمصاعب جمة حالت دون وصوله إلى ما كان يصبو إليه بفعل مواقف رجال الدولة، وما كانوا يرسمونه من مخططات، هدفها القفز فوق كل الحقائق التاريخية التي استندت إليها الدولة العثمانية، وبناء دولة على أسس جديدة لا ترتبط بالمفاهيم الدينية التي كانت السمة الأساسية لتلك الدولة آنذاك.

(١) الشوابكة، أحمد فهد، المرجع نفسه، ص ٢٠٨.

(٢) المرجع نفسه، ص ٢٠٨.